

## استقالة الحكومة الكويتية تثير خلافا حول تعطيل جلسات البرلمان

الكويت - جرت استقالة الحكومة الكويتية التي جاءت نتيجة خلاف بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ورائها خلافا آخر يتصاعد الجدل بشأنه، ويتمثل في تعطيل أشغال البرلمان الذي تعذر عليه عقد جلساته في غياب أعضاء الحكومة عنها.

ورفع مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة (البرلمان) جلسة الثلاثاء مستندا إلى تفسير المادة في الدستور الكويتي يرى البعض أنها تنص على عدم جواز عقد الجلسات البرلمانية من دون حضور أعضاء مجلس الوزراء، وأيضا إلى عرف معمول به يدعم ذلك التفسير.

وأثار تعطيل جلسات المجلس غضب عدد من النواب الذين لم يحضروا إلى جلسة الثلاثاء لجلسة العمل التشريعية، خصوصا وأنه لا توجد معلومات عن موعد تكليف رئيس للحكومة والمدة الزمنية التي يمكن أن تستغرقها عملية تشكيل حكومة جديدة، في ظل توقع البعض بأن يتم الترتيب في ذلك، الأمر الذي سيؤدي لإطالة مدة تعطيل عقد جلسات البرلمان الذي أبقى نوابه المنتخبين حديثا حماسا استثنائيا لإنجاز دورة برلمانية ثرية بالتشريعات التي تصب في اتجاه الإصلاحات التي يطمحون إليها من قبيل تغيير القانون الانتخابي، وإصدار عفو عام عن محكومين في قضايا سياسية، ومعالجة ملف عديمي الجنسية المتعارف عليهم محليا بـ"البدون".

ورغم أن أكثر التوقعات تشير إلى إعادة تكليف رئيس الحكومة المستقيل بتشكيل الحكومة القادمة إلا أن البعض ذهب إلى إمكانية أخذ الوقت الكافي قبل إعادة التكليف، لإفساح المجال لمحاولات تبريد الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وجاءت استقالة حكومة الشيخ صباح الخالد كامتداد لظاهرة عدم استقرار السلطتين التشريعية والتنفيذية، التي أصبحت سمة مميزة للحياة السياسية في الكويت بسبب كثرة الخلافات بين أعضاء البرلمانات والحكومات المتعاقبة.

وترى العديد من الدوائر الكويتية أن السلطات الرقابية الواسعة للبرلمان على عمل الحكومة ومبايعة النواب في اللجوء إلى الحق الممنوح لهم بموجب الدستور في مساءلة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء عن طريق آلية الاستجواب، في مقدمة أسباب التوتر الدائم في علاقة السلطتين وفي تعطيل عملهما وإحداث انقطاعات شبه منتظمة في عملية التشريع وأخذ القرار وتنفيذ البرامج.

وتحذر نخب سياسية وقادة رأي كويتيون من أن الفترة الحالية لا تتيج هامشا كبيرا لمعالجة أزمات سياسية مثل الأزمة القائمة حاليا والتي تنتج عنها، حسب هؤلاء رائحة تصفية الحسابات الفئوية والشخصية، بينما يحتاج البلد لتعاون السلطتين وعملهما باقصى جهد وسرعة لمعالجة الأزمة الحقيقية المتمثلة في تدهور أسعار النفط وجائحة كورونا وما نتج عنها من عجز مالي، فتح الباب أمام الحديث عن إمكانية عدم قدرة الدولة على دفع رواتب موظفيها.

وكان أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح قد قبل، الإثنين، استقالة الحكومة التي قدمتها الأسبوع الماضي، وكلفها بتسيير الأعمال حين تشكيل حكومة جديدة.

وجاءت الاستقالة إثر تقديم عدد من النواب استجوابا لرئيس مجلس الوزراء يتعلق بما وصفوه بـ"مخالفات دستورية، ومماثلة للحكومة في تقديم برنامج عملها، وهيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان" الذي انتخب في ديسمبر الماضي وحصلت المعارضة على عدد كبير من مقاعد.

وكان أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح قد قبل، الإثنين، استقالة الحكومة التي قدمتها الأسبوع الماضي، وكلفها بتسيير الأعمال حين تشكيل حكومة جديدة.

وكان أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح قد قبل، الإثنين، استقالة الحكومة التي قدمتها الأسبوع الماضي، وكلفها بتسيير الأعمال حين تشكيل حكومة جديدة.



مرزوق الغانم  
لن أخالف الدستور  
ولن أغتفر عرفا عمل به  
من سبقوني

وأمام إصرار نواب على عقد جلسة الثلاثاء بمن حضر، طالب الغانم بالاحتكام إلى المحكمة الدستورية لتفسير المادة 116 من الدستور الكويتي قائلا للنواب المطالبين بعقد الجلسات البرلمانية في غياب أعضاء الحكومة "الذين كانوا يبرون ضرورة عقد الجلسة حتى لو كانت الحكومة غير متواجدة.. أحترم وجهة نظركم لكننا أقمنا على احترام الدستور وقوانين الدولة".

وكان شخص الغانم نفسه سببا رئيسيا في الخلاف الذي تفجر بين البرلمان الكويتي وحكومة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح وأفضى إلى استقالته، حيث رغب عدد كبير من النواب في عدم عودة الرجل المحسوب ضمن معسكر الموالاة للحكومة إلى منصب رئيس مجلس الأمة الذي شغله في المجلس الماضي، وسعوا إلى إسناد المنصب للرئيس بديل هو بدر الحميدي، لكن الدعم الحكومي، بحسب هؤلاء النواب، أدى إلى فرض الغانم مجددا على رأس المجلس.

وبحسب مصادر كويتية فإن الاستجواب النيابي الذي تقدم به عدد من النواب لرئيس الحكومة وكان دافعا لاستقالته لم يكن سوى ردة فعل على مساندة الحكومة للغانم وحمايتها له. ودافع الغانم على خيار عدم عقد الجلسات البرلمانية دون حضور أعضاء الحكومة قائلا إن الذهاب إلى المحكمة



صامدون هنا



لا اعتراف بالبرلمان.. إذن لا قبول بالنظام

## مشروع تعديل للدستور العراقي يقلص عدد نواب البرلمان ويبقى على نظام المحاصصة تغيير طبيعة النظام يشكل لكبار الفاعلين فيه مقامة بامتيازاتهم

المصالح التي لا يريدون المقامة بها عبر الموافقة على تغيير النظام.

وقال محسن السعدون رئيس اللجنة التابعة لرئاسة الجمهورية العراقية إنه تم الانتهاء من مهام اللجنة بإجراء تعديلات على بعض مواد الدستور، مشير إلى أن اللجنة ارتأت التوسع في صلاحيات رئيس الجمهورية، بدلا من تحويل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي "لأن ذلك يقتضي تعديلات كثيرة".

وعلى مدى عام أجرت اللجنة تعديلا على عدة مواد خلافية في الدستور الذي أقر عام 2005، أثناء الاحتلال الأميركي للبلاد.

ووفق الدستور العراقي، من المقرر إرسال التعديلات إلى البرلمان، لمناقشتها والتصويت عليها، ثم إجراء استفتاء شعبي، وفي حال اعتراض أغلبية المصوتين في ثلاث محافظات من إجمالي 18 محافظة يتم رفضها.

وفي أكتوبر 2019، قررت الرئاسة العراقية تشكيل لجنة لتعديل الدستور على خلفية تصاعد الاحتجاجات الشعبية في مناطق وسط وجنوب البلاد.

وأدت الموجات الاحتجاجية المناهضة للطبقة الحاكمة التي اعتبرها الآلاف من المظاهرات فاسدة، إلى استقالة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي، ليحل مكانه في مايو الماضي مصطفى الكاظمي، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات.

وأوضح السعدون في حديثه لصحيفة الصباح العراقية أن اللجنة التي رأسها كبير مستشاري رئاسة الجمهورية علي الشكري، وبعضوية 25 أستاذا ومختصا بالقانون الدستوري، "بذلت جهودا كبيرة وأجرت نقاشات مسجلة ومدونة، لإكمال تعديل جميع المواد، ولم يتبق سوى مراجعتها التي تأجلت بسبب جائحة كورونا"، معتبرا أن "التعديل يتفق مع ما

كم المصالح والمكاسب السياسية والمادية التي يوفرها نظام المحاصصة الحزبية والعرقية والطائفية القائم في العراق لكبار الفاعلين فيه والمستفيدين منه، يوفر له حصانة ضد التغيير ذاتيا وبايدي هؤلاء الفاعلين أنفسهم. وهو الأمر الذي تجسّد في ضحالة ما توصلت إليه لجنة مكلفة بإعداد مشروع لتعديل الدستور، تم تشكيلها مسaire لغضب الشارع ومطالبتها بالتغيير.

وإختلاف الرؤى ستارا لصراع حقيقي على المكانة السياسية والمكاسب المادية. غير أن البعض لا يتربّد في وصف تلك المطالبة بالطوباوية، محذرا من أن هيمنة الأحزاب الشيعية على الحياة السياسية ستحوّل أي نظام رئاسي يقوم في البلد إلى نظام استبدادي على شاكله نظام الولي الفقيه في إيران، ويضاعف من حجم الفساد الذي يعدّ السبب الرئيسي في نفقة العراقيين على النظام البرلماني القائم في بلدهم.

ورغم انخراط مسؤولين سياسيين عراقيين في الدعوة إلى تغيير النظام من برلماني إلى رئاسي، تقول مصادر سياسية مطلعة إن ذلك كان مجرد مسaire للاحتجاجات العارمة التي شهدتها العراق انطلاقا من أكتوبر 2019، والتي من بين ما رفع فيها من شعارات تغيير نظام الحكم، مؤكدة وجود حالة من الإجماع بين ممثلي المكونات المشاركة في العملية السياسية على الحفاظ على النظام البرلماني، وعلى عرف المحاصصة المعمول به والذي يكفل لأغلب المكونات حصّة في المناصب العليا، بأن يتولّى شيعي رئاسة الحكومة، وعربي سني رئاسة البرلمان، وكردّي رئاسة الجمهورية.

كما أن بقاء النظام على حاله يكفل لطيف واسع من الفاعلين في المشهد العراقي على مختلف درجاتهم وانتماءاتهم سواء إلى الأحزاب أو الميليشيات المسلحة، قدرا كبيرا من

بإعداد تعديل لمواد الدستور، إمكانية تغيير نظام الحكم، واكتفت بمقترحات أقل تأثيرا بينها ما يتعلق بتقليص عدد أعضاء البرلمان، وتدقيق المادة التي تحكم تحديد الكتلة البرلمانية التي يُسند إليها حق تشكيل الحكومة بعد كل انتخابات نيابية.

وأعلنت لجنة التعديلات الدستورية، الأربعاء، الانتهاء من إجراء تعديل في مواد الدستور، أبرز ما جاء فيه تخفيض عدد أعضاء البرلمان من 329 إلى 180 عضوا، وتغيير المادة التي تنص على تكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل الحكومة، إلى الكتلة التي تحصل على أعلى نسبة من الأصوات في الانتخابات من دون تشكيل تحالفات داخل البرلمان.

ومع فشل تجربة الحكم التي قامت بعد سنة 2003 وما سببته من تراجع شديد للدولة العراقية على مختلف المستويات، برزت خلال السنوات الأخيرة أصوات تعيد أسباب الفشل إلى النظام البرلماني المطبق في البلاد وما رافقته من ظواهر سلبية متمثلة خصوصا في المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية، وتدعو إلى تغييره إلى نظام رئاسي يحد من تشتت سلطة القرار ويساعد في حسم القضايا والمقالات بسرعة ومرونة بتقليص عدد المتدخلين فيها، والذين عادة ما يتخذون من التنافس السياسي

بإعداد تعديل لمواد الدستور، إمكانية تغيير نظام الحكم، واكتفت بمقترحات أقل تأثيرا بينها ما يتعلق بتقليص عدد أعضاء البرلمان، وتدقيق المادة التي تحكم تحديد الكتلة البرلمانية التي يُسند إليها حق تشكيل الحكومة بعد كل انتخابات نيابية.

وأعلنت لجنة التعديلات الدستورية، الأربعاء، الانتهاء من إجراء تعديل في مواد الدستور، أبرز ما جاء فيه تخفيض عدد أعضاء البرلمان من 329 إلى 180 عضوا، وتغيير المادة التي تنص على تكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل الحكومة، إلى الكتلة التي تحصل على أعلى نسبة من الأصوات في الانتخابات من دون تشكيل تحالفات داخل البرلمان.

ومع فشل تجربة الحكم التي قامت بعد سنة 2003 وما سببته من تراجع شديد للدولة العراقية على مختلف المستويات، برزت خلال السنوات الأخيرة أصوات تعيد أسباب الفشل إلى النظام البرلماني المطبق في البلاد وما رافقته من ظواهر سلبية متمثلة خصوصا في المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية، وتدعو إلى تغييره إلى نظام رئاسي يحد من تشتت سلطة القرار ويساعد في حسم القضايا والمقالات بسرعة ومرونة بتقليص عدد المتدخلين فيها، والذين عادة ما يتخذون من التنافس السياسي

## مجلس الشورى اليمني يعقد أول اجتماع له في الرياض

بن دغر". ونقلت عن بن دغر قوله خلال الاجتماع إن "الوطن بأشد الحاجة إلى تضافر الجهود وبذل التضحيات لحمايته والحفاظ على وحدته واستقراره من خلال استعادة فاعلية مؤسسات الدولة واستكمال إسقاط الانقلاب".

وشدد بن دغر على "ضرورة صد كل المؤامرات وتجاوز كل التحديات، إضافة إلى رص الصفوف ونبذ الخلافات وتوحيد الجبهة الوطنية تحت راية الشرعية الدستورية".

منذ 2003 ليكون بذلك البرلمان الأطول عمرا في العالم.

وكان أحمد عبيد بن دغر قد أدى، الثلاثاء، اليمين الدستورية رئيسا لمجلس الشورى أمام الرئيس هادي في الرياض. وقالت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية "سنا" إن هيئة رئاسة مجلس الشورى عقدت اجتماعها الأول الأربعاء برئاسة

منذ 2003 ليكون بذلك البرلمان الأطول عمرا في العالم.

وكان أحمد عبيد بن دغر قد أدى، الثلاثاء، اليمين الدستورية رئيسا لمجلس الشورى أمام الرئيس هادي في الرياض. وقالت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية "سنا" إن هيئة رئاسة مجلس الشورى عقدت اجتماعها الأول الأربعاء برئاسة

الرياض - عقد مجلس الشورى اليمني، الأربعاء، اجتماعه الأول بالعاصمة السعودية الرياض، وسط رفض من المجلس الانتقالي الجنوبي المعارض على إجراء أي تعديل على السلطات خارج التوافق الذي تتضمنه روح اتفاق الرياض والذي تشكلت بالاستناد إليه الحكومة اليمنية الجديدة.

ويتمثل المجلس الغرفة الثانية في البرلمان اليمني الذي لا يكاد يلمس له أثر في الحياة السياسية اليمنية نظرا لكثرة الصراعات بين أعضائه ووجود أغلبهم خارج البلاد، فضلا عن الطعون في تمثيله للشعب نظرا لكونه لم يتم إعادة انتخابه